آراء الكسائي في المرفوعات من الأسماء وأثرها في توجيه التفسير عند الرازي

مستل من رسالة ماجستير بعنوان :

آراء الكسائي في التفسير الكبير للإمام فخرالدين الرازي وأثرها في توجيه التفسير عند الرازي

إعداد الدارس

هشام أحمد جمعة سالم

طالب ماجستير بقسم النحو والصروف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

تحت إشراف

أ.د. أحمد محمد عبد الراضى مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

الأستاذ المتفرغ بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

د. محمد محمد الغمري

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة آراء الكسائي في المرفوعات من الأسماء في تفسير الإمام الفخر الرازي، وتهدف الدراسة إلى تحليل تأثير آراء الكسائي في توجيه المعاني القرآنية التي عرضها الإمام الفخر الرازي في تفسيره الكبير، وذلك من خلال النظر في الآراء اللغوية، النحوية، والقرائية للكسائي، ومن ذلك رأيه في عامل الرفع في المبتدأ ، ورفع كلمة (الصابئون) في قوله تعالى: "إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ، وتبين في نهاية البحث أن الكسائي يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان ببعضهما، إضافة إلى أنه كان مهتمًا بظاهرة الضبط الحركي والتحولات الصوتية، وأثر ذلك في تغيير دلالة الكلمة في القرآن الكريم، كما تبين أنه تنوع في قراءاته الصوتية بين الحركات المختلفة فتارة يعدل من الفتح إلى الكسر، وتارة من الضم إلى الكسر، و تارة من الفتح إلى الضم، مما ساعد في توجيه المعنى القرآني بطرق متنوعة، ويوصي الباحث بضرورة دراسة تأثير قراءات الكسائي في التفاسير المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

الكسائي – الرازي –التوجيه – الصوت – الإعراب.

Abstract

This research studies Al-Kisai's views on the nominative cases of nouns in the interpretation of Imam Al-Fakhr Al-Razi. The aim of the study is to analyze the impact of Al-Kisai's opinions on guiding the Qur'anic meanings presented by Imam Al-Fakhr Al-Razi in his grand Tafseer. This is achieved by examining Al-Kisai's linguistic, grammatical, and recitational views, including his opinion on the subject of the nominative case in the subject (mubtada) and the nominative case of the word *"al-sabi'oon"* in the verse: "Indeed, those who believe, and those who are Jews, and the Sabians, and the Christians..." It was concluded at the end of the research that Al-Kisai believes that the

subject and predicate are both raised through one another. Additionally, he was interested in the phenomenon of vocalization and phonetic transformations, and their impact on changing the meaning of words in the Qur'an. The study also found that Al-Kisai varied his recitations between different vocalizations, sometimes switching from fathah to kasrah, from dammah to kasrah, and from fathah to dammah, which helped guide the Qur'anic meaning in diverse ways. The researcher recommends the need for further study on the impact of Al-Kisai's recitations in contemporary Tafseers.

Keywords: Al-Kisai, Al-Razi, orientation; sound, grammatical rules

مقدمة

يعتبر تفسير الرازي المسمى بالتفسير الكبير أرض خصبة ممتلئة بشتى أنواع العلوم والمعارف ، فهو تفسير شامل لكونه اشتمل على الجمع بين التفسير بالعقل السليم والنقل الصحيح، فضلاً عن شموله لأبحاث فياضة تضم أنواعاً شتى من مسائل العلوم المختلفة، كما يعد من أطول التفاسير القديمة والحديثة، وأكثرها تفصيلاً وعرضاً للآراء، ومناقشة للمعتقدات والمذاهب؛ لذا فقد حاول العديد من الباحثين دراسة هذا الصرح العلمي والاستفادة منه، فمنهم من حاول الوقوف على اختيارات الرازي وترجيحاته، ومنهم من تصدى للمسائل منه الصرفية والنحوية فيه، ومنهم ...إلخ، وأنا باعتباري أحد الباحثين حاولت الوقوف على آراء الكسائي في تفسير الرازي وأثرها في توجيه المعني، وقد ارتأيت أن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لمناقشة هذا البحث، وقد انتظم هذا البحث في ثلاث مسائل، وتبين في نهاية البحث أن الكسائي يرى أن المبتدأ والخبر يرفع كل منها الآخر، إضافة إلى أنه كان مهتمًا بظاهرة الضبط الحركي والتحولات الصوتية، وأثر ذلك في تغيير دلالة الكلمة في القرآن الكريم، كما تبين أنه تنوع في قراءاته الصوتية بين الحركات المختلفة فتارة يعدل من الفتح إلى الكسر، وتارة من الضم إلى الكسر، و تارة من الفتح إلى الضم، مما ساعد في توجيه المعنى القرآني بطرق متنوعة، ويوصي الباحث بضرورة دراسة تأثير قراءات الكسائي في التفاسير المعاصرة.

تعددت آراء الكسائي النحوية للأسماء، وتنوعت – كذلك– قراءاته للأسماء المرفوعة؛ فهو صاحب قراءة خاصة به ودائما توحي قراءته للنص القرآني بوجه نحوي أو تفسير مغاير، وهذا واضح عند الإمام فخر الرازي في كتابه التفسير الكبير حيث إنه يذكر الآراء ويرجح بعضها على بعض، ويبين أنها تغير المعنى وتدلي بمدلول مختلف ومن بين هذه الآراء تبرز أراء الإمام الكسائي، التي تارة ينسبها الإمام فخر الرازي للكسائي صراحة وتارة ينسبها إلى نحاة الكوفة (باعتباره إمام مدرسة الكوفية)، وتارة أخرى لم يصرح برأيه، وسنذكر هنا بعض المسائل التي كان لآراء الإمام الكسائي توجيه و تفسير مغاير فيها .

المسألة الأولى: هل يجوز العطف على اسم " إنَّ " قبل تمام الخبر؟

ذهب الكسائي إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن "قبل تمام الخبر، بدون شروط؛ فيرى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل "إن "أو لم يظهر، وذلك نحو قولك" :إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان ."(١)

نقل الرازي عنه ذلك عند بيان أوجه الرفع في كلمة﴿الصَّابِئُونَ﴾ في قوله تعالى: "﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ (٢)

فقال: " الْوَجْهُ الثَّانِي :وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ أن كلمة (إن) ضعيفة في العمل هاهنا، وَبَيَانُهُ مِنْ وُجُوهٍ :الْأَوَّلُ: أَنَّ كَلِمَةَ (إِنَّ) إِنَّمَا تَعْمَلُ لِكَوْنِهَا مُشَابِهَةً لِلْفِعْلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْحَرْفِ ضَعِيفَةٌ .الثَّانِي :أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ تَعْمَلُ لَكِنْ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الِاسْمِ فَقَطْ، أَمَّا الْخَبَرُ فَإِنَّهُ بَقِيَ مَرْفُوعًا بِكَوْنِهِ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَرْفِ فِي رَفْعِ الْخَبَرِ تَأْثِيرٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ. (٣)

فنسب القول إلى الفراء و لم ينسبه إلى الكسائي، وقال في نهاية القول وهذا مذهب الكوفيين؛ ولكن عدد من المفسرين والنحاة نسب القول إلى الكسائي والفراء معا: كالزجاج(٤)، والنحاس(٥)، وابن عادل(٦)، ابن كثير، السمين الحلبي(٧)، وغيرهم ...، فالكسائي يرى أن (الصابئون) عطف على المضمر الذي في هادوا، وقال الفراء إنما جاز الرفع لأن الذين لا يبين فيه الإعراب.وسنبين هذا بالفصيل إن شاء الله."(٨)

وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.(٩)

الدراسة

أولاً: ورد في الصابئين ثلاث قراءات:

١-الصابئين، وهي قراءة ابن كثير وعثمان وأبيّ وعائشة وابن جبير والجحدري."[١٠]

٢- الصابيون، بسكر الباء وضم الياء، وهو من تخفيف الهمز، وهى قراءة الحسن، والزهري.

٣- والصابئون، وهى قراءة القراء السبعة.

قال الشوكاني: "قُرِئَ الصّابِيُونَ بياءٍ صَرِيحَةٍ تَخْفِيفًا لِلْهَمْزَةِ، وقُرِئَ الصّابُونَ بِدُونِ يـاءٍ، وهو مِن صَبا يَصْبُو؛ لِأَنَّهم صَبَوْا إلى اتِّباعِ الهَوى، وقُرِئَ والصّابِئِينَ عَطْفًا عَلى اسْمِ إن[١١]، وقال البغوي "قَرَأَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: وَالصَّابِينَ وَالصَّابُونَ بِتَرْكِ الْهَمْزَةِ وَالْبَاقُونَ بِالْهَمْزَةِ، وَأَصْلُهُ: الْخُـرُوجُ، يُقَالُ: صَبَأَ فُلَانٌ أَيْ خَرَجَ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ آخَرَ، وَصَبَأَتِ النُّجُومُ إِذَا خَرَجَتْ مِـنْ مَطَالِعِهَـا، وَصَبَأَ نَابُ الْبَعِيرِ إِذَا خَرَجَ، فَهَؤُلَاءِ سُمُّوا بِهِ لِخُرُوجِهِمْ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ، قَالَ عُمَرُ وَابْنُ عَبَّـاسٍ: هُمْ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَبَائِحُهُمْ ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَـالَ ابْـنُ عَبَّاسٍ: لَا تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ وَلَا مُنَاكَحَتُهُمْ"[١٢].

ثانيا: توجيه رفع (الصابئون):

ورد في رفع الصابئين تسعة وجوة:

الأول: وهو قول جمهورِ أهلِ البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعِهما – أنه مرفوع بالابتـداء وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبر الأول عليه، والنيةُ به التأخيرُ، والتقدير :إنّ الذين آمنوا والذين هـادُوا مَنْ آمنَ بهم إلى آخره والصابئون كذلك، ونحوه» :إن زيداً وعمروٌ قائمٌ «أي: إنّ زيـداً قـائم وعمرو قائم، فإذا فَعَلْنا ذلك فهل الحذفُ من الأول / أي :يكونُ خبرُ الثاني مثبتاً، والتقـدير :إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائم، فحذف« قائم » الأول أو بالعكس.؟ قولان مشهوران وقد وَرَد كـلٌّ منهما :قال :[المنسرح]

نحنُ بما عِنْدنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ[١٣]

أي :نحن رضوان، وعكسه قوله:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ(١٤)

التقدير :وقيارٌ بها كذلك، قال الزمخشري: والصابئون: رفعٌ على الابتداء، وخبرُه محذوفٌ، والنيةُ به التأخير عمَّا في حَيِّز «إنّ »من اسمها وخبرها، كأنه قيل :إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمُهم كذلك والصابئون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك: [الوافر]

وإلاّ فاعلَمُوا أنّا وأنتمْ ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ(١٥)

أي :فاعلموا أنّا بُغاةٌ وأنتم كذلك"

الوجه الثاني :أن (إنّ) بمعنى نعم فهي حرفُ جواب، ولا محلّ لها حينئذ، وعلى هذا فما بعدها مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وما بعده معطوفٌ عليه بالرفع، وخبرُ الجميع قوله : {مَنْ آمَنَ }إلى آخره، وجعلوا منه أيضاً قولَ عبد الله بن الزبير : «إنّ وصاحبُها» جواباً لمن قال له : «لَعَن الله ناقة حملتني إليك »أي: نعم وصاحبُها، يرى السمين الحلبي أن هذا القول مرجوح.

الوجه الثالث :أن يكون معطوفاً على الضميرِ المستكنِّ في (هادوا)أي: هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي، وهذا القولُ قد نقله مكي عن الفراء، كما نَقَله غيرُه عن الكسائي، ثم ردَّ الفراء هذا القول على الكسائي، فيحتمل أن يكونَ الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجَع، ويحتمل أن يكون مخالفاً له ثم رجع إليه، وعلى الجملةِ فيجوز أن يكونَ في المسألة قولان.

الوجه الرابع :أنه مرفوعٌ نسقاً على محلِّ اسم «إنّ» لأنه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء، فلمَّا دخلَتْ عليه لم تغيِّر معناه بل أكّدته، غايةُ ما في الباب أنها عَمِلَتْ فيه لفظاً، ولذلك اختصَّتْ هي و (أن) بالفتح، ولكن على رأي بذلك دون سائر أخواتها لبقاء معنى الابتداء فيها، بخلافِ ليت ولعل وكأن، فإنه خَرَج إلى التمني والتَّرَجي والتشبيه، وأجرى الفراء البابَ مُجرى واحداً، فأجاز ذلك في ليت ولعل، وأنشد: [من الرجز]

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ ... في بلدٍ بها أنيسُ(١٦)

فأتى ب (أنت) ، وهو ضميرُ رفعٍ نسقاً على الياء في (ليتني).

الخامس :قال الواحدي:" وفي الآيةِ قولٌ رابعٌ لهشام بن معاوية: وهو أَنْ تُضْمِرَ خبرَ (إنّ) وتبتدئ (الصابئون) والتقدير : (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا يُرْحَمُون) على قولِ مَنْ يقولُ إنّهم مسلمون، و (يُعَذّبون) على قولِ مَنْ يقول إنهم كفار، فيُحْذَفُ الخبرُ إذ عُرِف موضِعُه، كما حُذِف مِنْ قولِه : {إِنَّ الذين كَفَرُواْ بالذكر }[١٧]أي:(:يُعاقَبون) ثم قال الواحدي :" وهذا القولُ قريبٌ من قولِ البصريين، غيرَ أنّهم يُضْمِرون خبرَ الابتداء، ويَجْعلون «مَنْ آمن »خبرَ «إن »، وهذا على العكس من ذلك لأنه جَعَل «مَنْ آمَن »خبرَ الابتداء وحَذَفَ خبرَ «إنّ »قلت: هو كما قال، وقد نَبّهْتُ على ذلك في قولي أولاً :إنّ منهم مَنْ يُقَدِّر الحذفَ مِن الأول، ومنهم مَنْ يعكس.

السادس :أنّ(الصابئون) مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ كمذهب سيبويه والخليل، إلا انه لا يُنْوى بهذا المبتدأ التأخيرُ، فالفرقُ بينه وبين مذهبِ سيبويه نيةُ التأخيرِ وعدمُها. قال أبو البقاء «وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لِما فيه من لزومِ الحذفِ والفصلِ »أي: لِما يلزمُ من الجمع بين الحذفِ والفصلِ، ولا يَعْني بذلك أنّ المكانَ من مواضع الحذف اللازمِ، لأنّ القرآنَ يلزمُ أَنْ يُتْلَى على ما أُنْزِل، وإنْ كان ذلك المكان في غيره يجوزُ فيه الذكرُ والحذفُ.

السابع :أنّ(الصابئون) منصوبٌ، وإنما جاء على لغةِ بني الحرث وغيرِهم الذين يَجْعَلون المثّنى بالألفِ في كل حال نحو «:رأيت الزيدان ومررت بالزيدان «نقلَ ذلك مكي بن أبي طالب وأبو البقاء، وكأنّ شبهةَ هذا القائلِ على ضَعْفِها أنه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثنى، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغةِ نائبةً رفعاً ونصباً وجراً، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقِيت الألف، قال السمين الحلبي:"وهذا ضعيفٌ بل فاسدٌ."[١٨]

الثامن :أنّ علامةَ النصبِ في (الصابئون) فتحةُ النون، والنونُ حرفُ الإعراب كهي في (الزيتون) و (عربون)، وهذا الوجه نسب إلى أبي علي الفارسي وقد أجازَ ذلك في بعضِ جموعِ السلامة وهي ما جَرَتْ مَجْرى المكسّر كبنين وسنين أن يَحُلّ الإعرابُ نونَها، بشرطِ أن

يكونَ ذلك مع الياءِ خاصةً دونَ الواوِ فيقال: جاء البنينُ، وقد أجازه غيرُه في الواو، والقياسُ لا يَدْفَعُه . قال: [من الوافر]

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ ... أَباً بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وجعلوا منه الحديث :" اللَّهُمَّ، اجْعَلْهَا عَلَيهِمْ سِنِيناً كَسنِين يُوسُفَ".

الوجه التاسع: قال مكيٌّ :"وإنما رفع «الصَّابِئُونَ »؛ لأن «إنَّ »لم يظهر لها عملٌ في « الَّذينَ »فبقي المعطوفُ على رفعه الأصليِّ قبل دخول «إنَّ »على الجملة"، وهذا هو بعينه مذهَبُ الفراء، فأنه يجيز العطف على محلِّ اسم «إنَّ» إذا لم يظهر فيه إعرابٌ، إلا أن عبارة مَكيٍّ لا توافق هذا ظاهراً(١٩) .

ثالثا: توجيه قراءات المفسرين:

يرى الإمام الكسائي أن [الصابئون] معطوفة على الضمير في كلمة "هادوا " والمعنى : إن الذين آمنوا والذين هادوا هم والصابئون، وقد بيَّن الرازي هذا المعنى وذكر تحليلاته، فيقول:" والَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّهُ سَلَّمَ أَنَّ ذِكْرَ الِاسْمِ بَعْدَ خَبَرِهِ جازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ في المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، ولا شَكَّ أَنَّ هَذا المَعْطُوفَ إنَّما جازَ ذَلِكَ فِيهِ؛ لِأَنَّا نُضْمِرُ لَهُ خَبَرًا، وحَكَمْنا بِأَنَّ ذَلِكَ الخَبَرَ المُضْمَرَ مُرْتَفِعٌ بِالِابْتِداءِ، وإذا ثَبَتَ هَذا فَنَقُولُ: إنْ قُبِلَ ذِكْرُ الخَبَرِ إذا عَطَفْنا اسْمًا عَلى اسْمٍ، حَكَمَ صَرِيحُ العَقْلِ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الحُكْمِ بِتَقْدِيرِ الخَبَرِ، وذَلِكَ إنَّما يَحْصُلُ بِإضْمارِ الأَخْبارِ الكَثِيرَةِ، وعَلى هَذا التَّقْدِيرِ يَسْقُطُ ما ذُكِرَ مِنَ الِالتِزامِ، واللَّهُ أَعْلَمُ"(٢٠).

أما ابن كثير فيرجع سبب العطف بالرفع إلى إطالة الفصل فيقول " لَمَّا طَالَ الْفَصْلُ حَسُنَ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ، وَالصَّابِئُونَ: طَائِفَةٌ بَيْنَ النَّصَارَى وَالْمَجُوسِ، لَيْسَ لَهُمْ دِينٌ" (٢١)

أما الأمام الشوكاني فقد عرض رأي الكسائي ثم بين اعتراض النحاة على هذا القول ومنهم الزجاج فيقول" وقالَ الكِسائِيُّ والأخْفَشُ: إنَّ (الصّابِئُونَ) مَعْطُوفٌ عَلى المُضْمَرِ في (هادُوا) قالَ النَّحّاسُ: سَمِعْتُ الزَّجّاجَ يَقُولُ وقَدْ ذُكِرَ لَهُ قَوْلُ الكِسائِيِّ والأخْفَشِ: هَذا خَطَأٌ مِن

وجْهَيْنِ: أحَدُهُما أنَّ المُضْمَرَ المَرْفُوعَ لا يُعْطَفُ عَلَيْهِ حَتّى يُؤَكَّدَ. وثانيهُما أنَّ المَعْطُوفَ شَرِيكُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَيَصِيرُ المَعْنى: إنَّ الصّابِئِينَ قَدْ دَخَلُوا في اليَهُودِيَّةِ، وهَذا مُحالٌ.

وقالَ الفَرّاءُ: إنَّما جازَ الرَّفْعُ؛ لِأنَّ " إنَّ " ضَعِيفَةٌ فَلا تُؤَثِّرُ إلّا في الِاسْمِ دُونَ الخَبَرِ، فَعَلى هَذا هو عِنْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلى مَحَلِّ اسْمِ إنَّ، أوْ عَلى مَجْمُوعِ إنَّ واسْمِها، وقِيلَ: إنَّ خَبَرَ إنَّ مُقَدَّرٌ، والجُمْلَةَ الآتِيَةَ خَبَرُ الصّابِئُونَ. (٢٢)

رابعا: تحليل مذهب الكسائي

الذي يبدوا لنا أن ما ذهب إليه الكسائي فيه ضعف؛ وذلك لأن العطف على المضمر في ﴿هَادُواْ﴾ قول مطعون فيه، لأنه يلزم أن يكون ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ دخلوا في اليهودية. وقد أنكر عدد من النحاة والمفسرين هذا ، قال الزجاج: هَذا خَطَأٌ مِن وجْهَيْنِ: أحَدُهُما أنَّ المُضْمَرَ المَرْفُوعَ لا يُعْطَفُ عَلَيْهِ حَتّى يُؤَكَّدَ. وثانيهُما أنَّ المَعْطُوفَ شَرِيكُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَيَصِيرُ المَعْنى: إنَّ الصّابِئِينَ قَدْ دَخَلُوا في اليَهُودِيَّةِ، وهَذا مُحالٌ. وأما استدلاله بقول الشاعر :

فإني وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ.

فلا حجة له فيه بل هو مردود عليه، قال الفراء: لا حجة للكسائي في هذا البيت، لأن قيارا قد عطف على اسم مكنّىً عنه، والمكنّى لا يتبيَّن فيه الإعراب كـ ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

موقف الرازي

اختار الرازي مذهب الفراء في هذه المسألة، وضعَّف مذهب البصريين وبقية الكوفيين.، فيقول: وَهُوَ مَذْهَبٌ حَسَنٌ وَأَوْلَى مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، لِأَنَّ الَّذِي قَالُوهُ يَقْتَضِي أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ الصِّحَّةُ عِنْدَ تَفْكِيكِ هَذَا النَّظْمِ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَوْلَى (٢٣) .

ويختتم الباحث هذه المسألة بكلام وجيه نقله عن ابن عاشور قال: والَّذِي سَلَكْناهُ أوْضَحُ وأجْرى عَلى أُسْلُوبِ النَّظْمِ وأْلْيَقُ بِمَعْنى هَذِهِ الآيَةِ وبَعْدُ فَمِمّا يَجِبُ أنْ يُوقَنَ بِهِ أنَّ هَذا اللَّفْظَ كَذَلِكَ نَزَلَ، وكَذَلِكَ نَطَقَ بِهِ النَّبِيءُ ﷺ، وكَذَلِكَ تَلَقّاهُ المُسْلِمُونَ مِنهُ وقَرَءُوهُ، وكُتِبَ في

المَصاحِفَ، وهم عَرَبٌ خُلَّصٌ، فَكانَ لَنا أصْلًا نَتَعَرَّفُ مِنهُ أُسْلُوبًا مِن أساليبِ اسْتِعْمالِ العَرَبِ في العَطْفِ وإنْ كانَ اسْتِعْمالًا غَيْرَ شائِعٍ لَكِنَّهُ مِنَ الفَصاحَةِ والإيجازِ بِمَكانٍ، وذَلِكَ أنَّ مِنَ الشّائِعِ في الكَلامِ أنَّهُ إذا أُتِيَ بِكَلامٍ مُؤَكَّدٍ بِحَرْفِ (إنَّ) وأُتِيَ باسْمِ إنَّ وخَبَرِها وأُرِيدَ أنْ يَعْطِفُوا عَلى اسْمِها مَعْطُوفًا هو غَرِيبٌ في ذَلِكَ الحُكْمِ جِيءَ بِالمَعْطُوفِ الغَرِيبِ مَرْفُوعًا لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلى أنَّهم أرادُوا عَطْفَ الجُمَلِ لا عَطْفَ المُفْرَداتِ، فَيُقَدِّرَ السّامِعُ خَبَرًا يُقَدِّرُهُ بِحَسَبِ سِياقِ الكَلامِ. ومِن ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعالى ﴿أنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ورَسُولُهُ﴾[٢٤]، أيْ ورَسُولُهُ كَذَلِكَ، فَإنَّ بَراءَتَهُ مِنهم في حالِ كَوْنِهِ مِن ذِي نَسَبِهِمْ وصِهْرِهِمْ أمْرٌ كالغَرِيبِ لِيَظْهَرَ مِنهُ أنَّ آصِرَةَ الدِّينِ أعْظَمُ مِن جَمِيعِ تِلْكَ الأواصِرِ، وكَذَلِكَ هَذا المَعْطُوفُ هُنا لَمّا كانَ الصّابُونُ أبْعَدَ عَنِ الهُدى مِنَ اليَهُودِ والنَّصارى في حالِ الجاهِلِيَّةِ قَبْلَ مَجِيءِ الإسْلامِ، لِأنَّهُمُ التَزَمُوا عِبادَةَ الكَواكِبِ، وكانُوا مَعَ ذَلِكَ تَحِقُّ لَهُمُ النَّجاةُ إنْ آمَنُوا باللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ وعَمِلُوا صالِحًا، كانَ الإتْيانُ بِلَفْظِهِمْ مَرْفُوعًا تَنْبِيهًا عَلى ذَلِكَ[٢٥].

المسألة الثانية: الخلاف في موضع الوقف في قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ}[1]

هذه المسألة من أكثر المسائل التي وقف عندها المفسرون وتناولوها بالتحليل والشرح المستفيض، وهي محل خلاف بين أهل العلم في موضع الوقوف هل هو على لفظ الجلالة {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ} و {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ} جملة مستأنفة، أو أن الراسخين في العلم معطوف على لفظ الجلالة ولا يتعين الوقف على لفظ الجلالة [2]، وهذا يرجع إلى معنى التأويل والمراد به على قولين:

القول الأول: إن كان المراد بالتأويل التفسير ومعرفة المعنى فإنه يصح العطف على لفظ الجلالة[1] فتقرأ الآية: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [سورة آل عمران: آية ٧] بمعنى أن الراسخين في العلم يعرفون معاني المتشابه ويفسرونه بأن يحملوه على المحكم ويردوه إلى المحكم، و قد بين ذلك الرازي بقوله :" والقول الثاني أن الكلام إنما يتم عند قوله وَالراسِخُون فِي

الْعِلْم وعلى هذا القول يكون العلم بالمتشابه حاصلا عند الله تعالى وعند الراسخين في العلم وهذا القول أيضًا مروي عن ابن عباس ومجاهد والربيع بن أنس وأكثر المتكلمين[3]".

قال ابن كثير–رحمه الله– " وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاق: أَنْبَأَنَا مَعْمَر، عَنِ ابْنِ طاووس، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ: آمَنَّا بِهِ"(٤٧) وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِير، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَس: أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَلَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ. وَحَكَى ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: "إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ". وَكَذَا عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ. وَاخْتَارَ ابْنُ جَرِيرٍ هَذَا الْقَوْلَ." [1]

القول الثاني: وهو مذهب الكسائي وتبعه الفراء وأبو علي الجبائي، وهو إن أريد بالتأويل هنا مآل الشي وكيفيته وما يؤول إليه الشيء من الأمور التي أخبر الله عنها من المغيبات –ومن هذا قوله تعالى: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ} [سورة الأعراف: آية ٥٣] فالمراد بتأويله هنا حقيقته التي يؤول إليها وكيفيته لا تفسيره ومعناه– فهذا لا يعلمه إلا الله ويتعين الوقف على لفظ الجلالة فتقرأ الآية: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ} يعني أن الحقيقة التي يؤول إليها والكيفية التي هو عليها مما أخبر الله عنه في كتابه من الأمور المغيبة كذاته سبحانه وتعالى وكيفية صفاته، وما في الدار الآخرة من النعيم والعذاب، وغير ذلك فهذا لا يعلمه إلا الله.

موقف الرازي

اختار الرازي مذهب الكسائي بالوقف على لفظ الجلالة فيقول" وعلى هذا القول لا يعلم المتشابه إلا الله وهذا قول ابن عباس وعائشة ومالك بن أنس والكسائي والفرّاء ومن المعتزلة قول أبي علي الجبائي وهو المختار عندنا" [2]

ويميل الباحث إلى مذهب الكسائي لأن الرازي أورد الحجج والأدلة التي تؤيد وتقوي هذا الرأي، وترجح مذهب الكسائي ومن وافقه، وسأذكر منها بعضها فيقول" والذي يدل على صحة القول الأول وجوه:

الحجة الثانية: وهو أن ما قبل هذه الآية يدل على أن طلب تأويل المتشابه مذموم، حيث قال: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تشابه مِنْهُ ابتغاء

الفتنة وابتغاء تَأْوِيلِهِ}(٢٦) ولو كان طلب تأويل المتشابه جائزاً لما ذم الله تعالى ذلك.

الحجة الثالثة: أن الله مدح الراسخين في العلم بأنهم يقولون آمنا به، وقال في أول سورة البقرة {فَأَمَّا الذين ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحق} فهؤلاء الراسخون لو كانوا عالمين بتأويل ذلك المتشابه على التفصيل لما كان لهم في الإيمان به مدح، لأن كل من عرف شيئاً على سبيل التفصيل فإنه لابد وأن يؤمن به، إنما الراسخون في العلم هم الذين علموا بالدلائل القطعية أن الله تعالى عالم بالمعلومات التي لا نهاية لها، وعلموا أن القرآن كلام الله تعالى، وعلموا أنه لا يتكلم بالباطل والعبث، فإذا سمعوا آية ودلّت الدلائل القطعية على أنه لا يجوز أن يكون ظاهرها مراد الله تعالى، بل مراده منه غير ذلك الظاهر، ثم فوضوا تعيين ذلك المراد إلى علمه، وقطعوا بأن ذلك المعنى أي شيء كان فهو الحق والصواب.

الحجة الرابعة: لو كان قوله: {والراسخون فِي العلم} معطوفاً على قوله: {إِلاَّ الله} لصار قوله: {يَقُولُونَ ءامَنَّا بِهِ} ابتداء، وأنه بعيد عن ذوق الفصاحة، بل كان الأولى أن يقال: وهم يقولون آمنا به، أو يقال: ويقولون آمنا به.

فإن قيل: في تصحيحه وجهان الأول: أن قوله: {يَقُولُونَ} كلام مبتدأ، والتقدير: هؤلاء العالمون بالتأويل يقولون آمنا به والثاني: أن يكون {يَقُولُونَ} حالا من الراسخين. قلنا: أما الأول فمدفوع، لأن تفسير كلام الله تعالى بما لا يحتاج معه إلى الاضمار أولى من تفسيره بما يحتاج معه إلى الاضمار والثاني: أن ذا الحال هو الذي تقدم ذكره، وهاهنا قد تقدم ذكر الله تعالى وذكر الراسخين في العلم فوجب أن يجعل قوله: {يَقُولُونَ ءامَنَّا بِهِ} حالا من الراسخين لا من الله تعالى، فيكون ذلك تركاً للظاهر، فثبت أن ذلك المذهب لا يتم إلا بالعدول عن الظاهر ومذهبنا لا يحتاج إليه، فكان هذا القول أولى(٢٧) .

المسألة الثالثة: عامل الرفع في المبتدأ [1]

هذه المسألة هي محل خلاف بين البصريين والكوفيين، وذهب الكسائي إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الضمير العائد عليه من الخبر أو هو الخبر؛ لإن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، كما أنه لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، قال ابن جني:" ولو سألت رجلا عن علة رفع زيد من نحو قولنا: زيد قام أخوه، فقال لك ارتفع بالابتداء، لقلت هذا قول البصريين، ولو قال ارتفع بما يعود عليه من ذكره، لقلت هذا قول الكوفيين ." [2]

وهذا القول هو أحد قولي الكوفيين في رافع المبتدأ، والقول الآخر: أن المبتدأ رفع بالخبر، والخبر رفع بالمبتدأ، فهما مترافعان.

وقد تناول الرازي هذه القضية من خلال عدة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ "[3] فالكسائي يرى أن السارق مبتدأ والذي رفعه هو الخبر؛ ويرى سِيبَوَيْهِ وَالْأَخْفَشِ: أَنَّ قَوْلَهُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ مَرْفُوعَانِ بِالِابْتِدَاءِ، وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ] بِالنَّصْبِ، وَمِثْلُهُ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي، يقول الرازي: اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ عَلَى وُجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وَالْأَخْفَشِ: أَنَّ قَوْلَهُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ مَرْفُوعَانِ بِالِابْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ :فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمُ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ، أَيْ حُكْمُهُمَا كَذَا، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما "(النور: ٢) وفي قوله "وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما "(النِّسَاءِ: ١٦) ، وَالِاخْتِيَارُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ النَّصْبُ فِي هَذَا .قَالَ لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ :زَيْدًا فَاضْرِبْهُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ، وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاقْطَعُوا خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْفَاءُ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي :وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَرَّاءِ: أَنَّ الرَّفْعَ أَوْلَى مِنَ النَّصْبِ، لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ يَقُومَانِ مَقَامَ (الَّذِي) فَصَارَ التَّقْدِيرُ: الَّذِي سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ حَسُنَ إِدْخَالُ حَرْفِ الْفَاءِ عَلَى الْخَبَرِ لِأَنَّهُ صَارَ جَزَاءً، وَأَيْضًا النَّصْبُ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا أَرَدْتَ سَارِقًا بِعَيْنِهِ أَوْ سَارِقَةً بِعَيْنِهَا، فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ تَوْجِيهَ هَذَا الْجَزَاءِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَتَى بِهذا الفعل فالرفع أولى، وهذا القول هو الذي اخْتَارَهُ الزَّجَّاجُ، واختار الرازي القول الثاني فقال: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. (٢٨)

الموضع الثاني: عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾(٢) يرى الكسائي أن (لا) هنا زائدة، ومعنى الآية عند الرازي أي شيء منعك أن تسجد، و(ما) في موضع رفع بالابتداء، وعند الكسائي بالعائد، و لم ينسب الرازي إلى الكسائي هذا القول، وإنما انفرد النحاس بنسبة هذا القول إلى الكسائي وحده ، بينما نسبه كثير من النحويين كابن جني ، وأبي البقاء العكبري ، والسيوطي إلى عامة الكوفيين .(٣)

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾(١) فقال :" رفع بالابتداء على قول البصريين ، وقال الكسائي (الحمد) رفع بالضمير الذي في الصفة ، والصفة اللام ، جعل اللام بمنزلة الفعل ، وقال الفراء (الحمد) : رفع بالمحل وهو اللام ، جعل اللام بمنزلة الاسم ؛ لأنها لا تقوم بنفسها، والكسائي يسمى حروف الخفض صفات ، والفراء يسميها محال ، والبصريون يسمونها ظروفا ."(٢)

قال أبو البركات الأنباري :" ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك ."(٣)

وقد صرح الفراء بذلك في أكثر من موضع، من ذلك قوله عند تفسير قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾(٤) فقال :" وقوله ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾ مرفوعة على قولك: إنها لظى ، إنها نزاعة للشوى، وإن شئت جعلت الهاء عمادا، فرفعت (لظى) بـ (نزاعة) و(نزاعة) بـ (لظى) ."(٥)

وقال ابن الأنباري عند قول امرىء القيس :

غَدائِرُها مُستَشزِراتٌ إِلى العُلا تَضِلُّ العِقاصَ في مُثَنّىً وَمُرسَلِ (٦)

الغدائر ترفع بمستشزرات، ومستشزرات بالغدائر . [1]

وقد يتوهم البعض أن هناك مذهبين لرفع المبتدأ عند، كما ذكر بعض النحويين [2] ، والصحيح أنه اختلاف أحوال، فالخبر إذا كان اسما نحو : زيد أخوك ، فهو الرافع، وإذا كان فعلا نحو زيد قام ، أو يقوم ، فرافع المبتدأ ما عاد إليه ، يدل على ذلك ما ذكره ابن النحاس الحلبي[3] أن ابن الدهان[4] نقل في شرح الإيضاح ما حكايته :" وقال الفراء ـــ رحمه الله ـــ : قال الكسائي ـــ رحمه الله ـــ إذا ابتدأت اسما بعده اسم مثله رفعت كل واحد منهما بصاحبه، كقولك : أخوك قائم ، وإن كان بعده فَعَل أو يَفْعل رفعته بما عاد من ذكره لا بِفَعَلَ و يَفْعَلُ ، وإنما منع من أن يرفع بفَعَلَ ويَفْعَلُ ؛ لأنهما مشغولان بما فيه نية الكناية، والأفعال تجري بعدها على جهة العود، تقول : أخواك قاما ، وإخوتك قاموا ، رفعت الأسماء بما عاد عليها من النية . قال : فقلت له : فهل تُجيز أن تقول: عبد الله قام أبوه ، فترفع الأول بما عاد من ذكره، وترفع الأب بـ قام ويقوم ؟ قال : نعم ، وأجيز أن أرفع الأول بكل ما يعود من ذكره ، وإن كان خفضا أو نصبا ."

والمتأمل لهذه الحكاية عن الفراء يدرك يقينا أن ما ذكره النحاة أن مذهبهم ليس بمذهبين ـــ كما قالوا ـــ بل هو اختلاف أحوال. " [1] ويؤيد هذا ما ذكره من نصوص، حيث ذكر أن الكسائي رفع (الحمد) بالضمير الذي في اللام؛ لأنه جعلها بمنزلة الفعل، والفراء رفعه باللام؛ لأنه جعلها بمنزلة الاسم .

حجة الكوفيين

احتج الكسائي وغيره من الكوفيين لرفع المبتدأ والخبر بعضهم البعض بأن قالوا: إنما قلنا: إن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ لأن كل واحد منهما يطلب صاحبه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما لم ينفك أحدهما عن الآخر، واقتضى كل واحد منهما صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه، ويدل على ذلك أدوات الشرط فإنها تجزم الفعل، وذلك الفعل ينصبها كقوله تعالى ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ

الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[٢] فـ (أياما) منصوب بـ (تدعوا) ، و(تدعوا) مجزوم بـ (أياما) ، وكذلك قوله ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾[٣] ، وقوله ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[٤] .

واحتجوا لرفع المبتدأ بالضمير العائد عليه من الخبر إذا كان فعلا بالقياس على نحو: محمد رأيته، فقالوا: وجدنا رفع المبتدأ في نحو: محمد رأيته، مشروط بوجود الضمير، فإذا زال انتصب الاسم تقول: محمدا رأيت؛ فلذا كان الرفع منسوبا للضمير .[٥]

والغريب أن الكسائي نفسه قد نقل عنه أنه وافق البصريين في رفع المبتدأ بالابتداع، ذكر ذلك أبو جعفر النحاس عند إعراب قوله تعالى ﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ﴾[١] : " والرفع عند الكسائي بالابتداء ، والخبر عنده ما بعده ، و لم يقل بالعائد ، وقال نصا بالابتداء ."[٢]

وبهذا يتبن أن للكسائي قولين في رافع المبتدأ: الأول وهو المشهور عنده أنه مرفوع بالعائد إلا إذا كان الخبر فعلا، أو بالخبر إذا كان الخبر اسما كما سبق.

والثاني: أنه مرفوع بالابتداء، كما هو مذهب البصريين، ويبدو أن الكسائي قال بذلك القول في أول الأمر، ثم لما ظهر له وجه آخر عدل عنه.

وذهب البصريون إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء. قال سيبويه :" فأمَّا الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو هو، فإنَّ المَبْنِيَّ عليه يَرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ، ارتفع عبدُ الله ؛ لأنه ذُكِر لِيُبْنَى عليه المنطلقُ ." [٣]

وبعد البحث تبين أنه وقع خلاف بين البصريين حول معنى الابتداء على قولين:

القول الأول: هو تجريد المبتدأ من العوامل اللفظية، وهذا قول المبرد، فإنه قال:" فأما رفع المبتدأ فالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره."[٤]

قال أبو حيان:" وبه قال الجرمي، والسيرافي، وكثير من البصريين."[٥]

وقد أنكر بعض النحاة هذا القول لرداءته، قال العكبري:" لا يجوز أن يكون تَعَرِّيه من العوامل اللفظية عاملا؛ لأن ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملا.

فإن قيل: العدم يكون أمارة لا علة، قيل: الأمارة يُستدل بها على أن ثَمّ عاملا غيرها، وقد اتفقوا على أنه لا عامل يُستدل عليه بالعدم." (١)

وقال ابن مالك:" فيه رداءة من ثلاثة أوجه: ـــ

أحدها: أنه يجعل التجرد عاملا، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه والمحققين.

الثاني: أنه جعل تجردهما واحدا، وليس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد لإسناد إليه، أو إسناده إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجردين بَوْنٌ، فكيف يتحدان؟!

الثالث: أنه أطلق التجرد و لم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرا ما جر منهما بحرف زائد، نحو ما فيها من أحد ." (٢)

القول الثاني: أن الابتداء هو كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا، وبه قال أكثر البصريين، قال العكبري :" وهذا القول هو المحقق ، وإليه ذهب جمهور البصريين ." (٣)

حجة البصريين

احتج البصريون لصحة ما ذهبوا إليه من كون المبتدأ مرفوعا بالابتداء بوجهين ذكرهما العكبري فقال:ـــ(٤)

أحدها: أن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملا كالفعل، بيان أنه معنى: أن معنى الابتداء ما ذكرنا من كونه أولا مقتضيا ثانيا ـــ وهذا وصف وجودي ـــ واللفظ إنما عمل لاختصاصه فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضا .

والوجه الثاني: أن كون الاسم أولا مسندا إليه أصل في الجملة، فوجب أن يكون مرفوعا بذلك، كالفاعل، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين .

الرد على مذهب الكسائي

تناول نحاة البصرة ما ذهب إليه الكسائي من أن المبتدأ يرتفع بالعائد إذا كان الخبر فعلا، وبالخبر إذا كان اسما، وأجابوا بأن هذا فاسد لا يصح، ورأوا أن ارتفاع المبتدأ بالعائد لا يصح لعدة أوجه:[1]

الأول: أن الخبر قد يقع بعد الاستفهام، نحو عبد الله هل قام؟ ومحال أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله.

والثاني: أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله.

الثالث: أنه يلزم عليه أن يرفع الفعل فاعلين لا على جهة الاشتراك، ويظهر ذلك إذا وضع الاسم الظاهر موضع الضمير، تقول : عبد الله قام أخوه ، والفعل لا يرفع فاعلين إلا على جهة الاشتراك ، نحو : قام عبد الله وزيد .

الرابع: أنه يُفْضِي إلى عمل ما في الصلة قبل الموصول، وذلك باطل ، ألا ترى أن الفعل لو كان في ذلك الموضع لم يعمل فالضمير أولى .

والخامس: أن العائد لا يعمل في الظرف ولا في الحال ، مع أن العامل فيهما قد يكون معنى ضعيفا ، فألا يعمل هنا أولى .

وأما رفع كل واحد منهما بالآخر فلا يصح أيضا لأربعة أوجه :[2]

أحدها: أن الخبر قد يكون جامدا، نحو القائم زيد، والجامد لا يعمل؛ إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول.

والثاني: أن رتبة الخبر بعد المبتدأ، فلو كان عاملا فيه لأدى ذلك إلى محال؛ لأن من شرط العامل أن يتقدم على المعمول لفظا أو تقديرا.

والثالث: أن العامل في الشيء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال : كان زيد أخاك ، وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك ، بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر .

والرابع: أن الخبر وصف في المعنى، فهو كالصفة، فكما لا تعمل الصفة في الموصوف، لا يعمل الخبر في المبتدأ.

أما ما استشهدوا به على جواز أن يكون الشيء عاملا ومعمولا فقال أبو البركات الأنباري: لا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :ـــ[1]

أحدها: أنا لا نسلم أن الفعل بعد (أياما) و(أينما) مجزوم بـ (أياما) و(أينما) ، وإنما هو مجزوم بإن ، و(أياما) و(أينما) نابا عن (إن) لفظا ، وإن لم يعملا شيئا .

والوجه الثاني: أنا نسلم أنها نابت عن (إن) لفظا وعملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه ؛ لاختلاف عملهما ، و لم يعملا من وجه واحد ، فجاز أن يجتمعا ، ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه؛ لأنه عامل، فاستحق أن يعمل، وأما هاهنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء ألا تعمل، فبان الفرق .

موقف الرازي

الذي يظهر لي من هذا الطرح أن الإمام الفخر الرزي وإن كان يجيز مذهب البصريين في كثير من المسائل إلا أنه اختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة قال: وهذا القول هو الذي اخْتَارَهُ الزَّجَّاجُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وقد اختار بعض النحويين المتأخرين مذهب الكوفيين بأن كلا من المبتدأ والخبر رفع الآخر كابن جني، وأبي حيان، والسيوطي[1] .

والذي يميل إليه الباحث أن المبتدأ والخبر مرفوعان لورود السماع بهما كذلك، أما هذا الصراع ألذي اقحم النحاة أنفسهم فيه فهو خلاف لفظي لا طائل من ورائه.

الخاتمة وأهم النتائج:

يمكن أن أجمل أهم ما توصلت إليه من نتائج في ما يأتي:

١- تنوع الظواهر اللغوية في قراءة الإمام الكسائي؛ وهذا نتيجة معرفته الواسعة بكلام العرب، واستقصائه للسماع.

٢- تنوع الحركات الصوتية في قراءة الكسائي، فتارة يكون من الفتح إلى الكسر، وتارة من الضم إلى الكسر، وتارة من الفتح إلى الضم.

٣- إجازة الإمام الكسائي العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر على أية حال.

٤- المبتدأ والخبر يرفع كل منها الآخر هو مذهب الكسائي والكوفيين .

٥- اهتمام الكسائي بظاهرة الضبط الحركي أو التحولات الصوتية، أثر ذلك في تغير دلالة الكلمة.

٦- يعد هذا البحث جمعًا لآراء عالم من أكبر علماء العربية قد فُقِد جل تراثه، وما وصل إلينا متفرقًا في كتب النحاة بحاجة إلى جمع لتسهيل الوصول إلى هذا التراث العظيم.

المراجع

١- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ]، الخصائص، المحقق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]، الهيئة المصرية العامة للكتاب-مصر، الطبعة: الرابعة.

٢- ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

٣- ابن عاشور: التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس ١٩٨٤ هـ.

٤-ابن عصفور الأشبيلي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي(ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي ، بيروت – دار الكتب العلمية.

٥-ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين، عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٦- ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧-ابن كثير(ت ٧٧٤ هـ):تفسير القرآن العظيم. تح: عبد القادر الأرناؤوط، دار السلام- الرياض، الطبعة: السادسة - ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤م.

٨- ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ت ٦٧٢ه،المحقق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، شرح تسهيل الفوائد، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الجيزة ، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)

٩- ابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الأفريقى (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ ه.

١٠- ابن هشام: جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة.

١١- ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت

٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٢- أبو البركات الأنباري: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م

١٣-أبو حيان الأندلسي(٦٥٤ - ٧٤٥ هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، دمشق- دار القلم، الطبعة: الأولى، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م).

١٤- ابو حيان الأندلسي: أثير الدين محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على الفية بن مالك. تح: علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية – الأزهر، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ- ٢٠١٣م.

١٥- الأنباري: أبو بركات الأنباري:كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تح: لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٦- البغوي، أبي محمد الحسين بن مسعود (المتوفى: ٥١٠هـ) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تحققه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٧-الرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، بيروت دار- إحياء التراث العربي، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

١٨-الرازي: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١٩- راغب الأصفاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ.

٢٠- الزجاج ت٥٣١١: معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب للنشر– بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.

٢١- السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٢- السيرافي: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٢٣- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، مصر- المكتبة التوفيقية.

٢٤-الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) فتح القدير، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.

٢٥- العكبري: أبو البقاء العُكبَري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت ١٤٣٦ه]، بيروت- دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ ه ١٩٨٦م

٢٦- المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٢٧- مكي بن أبي طالب: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٨- النَّحَّاس: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، بيروت- دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

الهوامش والإحالات:

١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي بركات الأنباري:كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، تح: لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م،١/١٥١.(بتصرف)

٢) المائدة: آية ٦٩.

٣) ينظر التفسير الكبير، ١٢/ ٣٩٩.

٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ١٩٢/٢.

٥) إعراب القرآن للنحاس ٢٧٦/١

٦) ينظر اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٤٤٤/٧

٧) ينظر الدر المصون ٣٥٦/٤

٨) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٧٦/١، وينظر معاني الفراء ١/ ٣١٠.

٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١.

١٠) انظر البحر المحيط ٣/ ٥٤١..

١١) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٧٢/٢، وإعراب القران: النحاس ١/ ٥٠٩، وقد نسبها إلى سعيد بن جبير رحمه الله، ونسبها الزمخشري ١/ ٣٥٤ إلى أبي رضي الله عنه.

١٢) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود (المتوفى: ٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة: الرابعة١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، ١٠٢/١.

١٣) هذا البيت من شواهد سيبويه "١/ ٣٨" ومغني اللبيب لابن هشام "رقم ٨٧٣" وشواهد إيضاح القزويني "رقم ٩٥ " وليس هو لدرهم بن زيد الأنصاري كما ذكر المؤلف، ولكنه من كلام قيس بن الخطيم، والاستشهاد به في قوله "نحن وأنت راض" فإن قوله "نحن" مبتدأ، وخبره محذوف، وقوله "وأنت" مبتدأ آخر، وخبره هو قوله "راضٍ" وقد حذف الشاعر خبر المبتدأ المتقدم لدلالة خبر المبتدأ الذي بعده عليه، وتقدير الكلام: نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك.

١٤) من الأبيات التي قالها ضأبى بن الحارث البرجى وهو محبوس بالمدينة فى زمن عثمان بن عفان، فى الأصمعيات ١٦. والبيت فى الكتاب ١/ ٢٩ والكامل ١٨١ والطبري ٦/ ١٢١ والشنتمرى ١/ ٣٨ والقرطبي ٦/ ٢٤٦ وابن يعيش ١/ ١١٣، ٢/ ١١٢٦

والعيني ٢/ ٣١٨ وشواهد المغني ٢٩٣ والخزانة ٤/ ٢٢٣ واللسان والتاج (قير) .قيار: قيل اسم جمل ضابئ، وقيل: اسم فرسه. يقول: من كان بالمدينة بيته ومنزله، فلست منها ولا لي بها منزل

١٥) البيت لبشر بن أبي خازم في الكتاب ٢/ ١٥٨، وفي ديوانه ١٦٥، وتخليص الشواهد ص ٣٧٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤، وشرح التصريح ١/ ٢٢٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٥٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٩.

١٦) البيت للعجاج في الدرر ١/ ٤٨٤، وليس في ديوانه، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٤، ومجالس ثعلب ١/ ٣١٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، وشرح التصريح ١/ ٣٢٥.

١٧) فصلت: ٤١

١٨) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ٣٢٤، وينظر الدر المصون ٣٦٠/٤.

١٩) ينظر الدر المصون ٣٥٨/٤-٣٦٢(بتصرف)، وينظر اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٤٤٢/٧-٤٤٨.

٢٠) ينظر التفسير الكبير، ١٢/ ٣٩٩، والفراء ١/ ٣١٢، والزجاج ٢/ ١٩٤ عن الكسائي، وحكاه النحاس ١/ ٥١٠ عنه وعن أبي الحسن.

٢١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم= تفسير ابن كثير، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار السلام للنشر والتوزيع _الرياض، الطبعة السادسة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ٩٣٥/٢.

٢٢) الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) فتح القدير، الناشر: دار ابن كثير – دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ، ٢/ ٧١.

٢٣) ينظر التفسير الكبير٤٠٢/١٢.

٢٤) التوبة: ٣

٢٥) ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٧٠/٦-٢٧١.

٢٦) سورة آل عمران: آية
٢٧) ينظر الشوكاني: (٣/ ٢٠٢- ٢٠٥).
٢٨) ينظر التفسير الكبير، ج١٢/ ٣٩٩
٢٩) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج١/٤٧٩
٣٠) الرازي: التفسير الكبير، ٧ /١٦٠.
٣١) آل عمران: ٧.
٣٢) الرازي: التفسير الكبير، ٥ /٨٩- ٩٠
٣٣) ينظر في ذلك: اللباب في علل البناء والإعراب١/١٢٦، ومعاني القرآن للنحاس ١/٨٨، ٨٤، ١٤٢،١٣٨، ٢/١٢٧، ومعاني الفراء١/٣٢٦، ٤٠٩، ٣/١٨٥، والمقتضب٤/١٢٦، والأصول في النحو١/٥٨، والإنصاف١/٤٥، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص٢٢٤ (مكتبة العبيكان . ط الأولى١٤٢١هـ)، وشرح المفصل ١/٨٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٣٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٧١، والتذييل والتكميل٣/٢٦٠، ومنهج السالك ص٣٨، والتصريح١/١٨٩، وهمع الهوامع١/٣٦٤، وشرح الأشموني مع الصبان١/٢٨٥.
٣٤) الخصائص١/٣٢. وينظر: اللباب١/١٢٤، وهمع الهوامع١/٣٦٥.
٣٥)) سورة المائدة: الآية ٣٨
٣٦) ينظر التفسير الكبير ١١/٣٥١.
٣٧) سورة الأعراف: من الآية١٢.
٣٨) نظر النحاس: إعراب القرآن٢/٤٦، وينظر التفسير الكبير١٤/٢٠٧.
٣٩) سورة الفاتحة : الآية ٢.
٤٠) إعراب القرآن١/١٦٩.
٤١) الإنصاف ١/٤٤
٤٢) سورة المعارج : الآيتان ١٥، ١٦.
٤٣) ينظر معاني القرآن للنحاس٣/١٨٥. وينظر : ١/٣٢٦، ٤٠٩.
٤٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص١٧(دار المعارف) ، وشرح المعلقات السبع للزوزاني ص٣٢، ولسان العرب (شزر) (عقص) . الغدائر : جمع غديرة ، وهي الخصلة من الشعر ، الاستشزار : الارتفاع والرفع جميعا ، فيكون الفعل منه مرة لازما ، ومرة متعديا ، فمن روى (مسْتَشْزِرات) بكسر الزاي جعله من اللازم ، ومن روى بفتح الزاي جعله من المتعدي . والعقاص : جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر .
٤٥) شرح القصائد السبع الطوال ص٦٣.

٤٦) ينظر: همع الهوامع٣/٣٦٥ والتبيين ص٢ ٢٤، ، وشرح الفريد لعصام الدين الإسفرايني ص١٧٠. تح نوري ياسين حسين . ط أولى ١٤٠٥هـ .

٤٧) هو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي، المتوفى سنة ٦٩٨هـ . ينظر: كشف الظنون ٢/١٨٠٥.

٤٨) هو ابن محمد سعيد بن مبارك المعروف بابن الدهان، ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة، كان من أعيان النحاة، وأفاضل اللغويين، حتى قيل عنه كان سيبويه عصره، صنف كثيرا من الكتب في النحو والعروض والتفسير والرياضة، وشرح الإيضاح في أربعين مجلدا، توفى سنة ٥٦٩هـ . ينظر: وفيان الأعيان٢/٣٨٢، وبغية الوعاة٢/٣٨٢.

٤٩) شرح المقرب لابن عصفور المسى التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/٢٩٧، ٢٩٨. تح د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف. مكتبة دار الزمان. ط أولى ١٤٢٦هـ .

٥٠) سورة الإسراء : من الآية ١١٠.

٥١) سورة البقرة : من الآية١١٥.

٥٢) سورة النساء : من الآية ٧٨.

٥٣) ينظر: همع الهوامع١/٣٦٥.

٥٤) سورة النور : من الآية٥٨.

٥٥) إعراب القرآن ٣/١٤٧.

٥٦) الكتاب٢/١٢٧. وينظر : المقتضب٤/١٢٦، والأصول في النحو١/٥٨، والإنصاف١/٤٥، والتبيين ص٢٢٥، وشرح المفصل١/٨٣.

٥٧) المقتضب٤/١٢٦.

٥٨) منهج السالك ص٣٨. وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٦٤، ٦٧. تح د. رمضان عبد التواب ١٩٩٠ م .

٥٩) التبيين ص٢٢٦. وينظر: اللباب ١/١٢٦.

٦٠) شرح التسهيل١/٢٧١، ٢٧٢.

٦١) اللباب ١/١٢٥.

٦٢) المصدر السابق ١/١٢٦، والتبيين ص٢٢٦.

٦٣) ينظر: التبيين ص٢٢٧، واللباب١/١٢٧، الإقليد ١/٣٠٦، والتذييل والتكميل٣ /٢٦٦.

٦٤) الإنصاف١/٤٨.

٦٥) همع الهوامع١/٣٦٥.